فقد تمت معالجة ذلك بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩٤١/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١هـ بوضع القواعد المنظمة لهذه الفئة، وتم تتويجها بموافقة المقام السامي عليها بالأمر رقم ٧/ب/٥٦٦٧ وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٦هـ. ومن هذه القواعد النظر في إبقاء من لم تعطه خدمته الحق في الحصول على المعاش التقاعدي بموجب أنظمة التقاعد، وذلك على النحو التالي:

- إبقاء من بلغ سن الإحالة على التقاعد بالخدمة إلى القدر الذي يمكن الطرف الآخر الحصول على المعاش التقاعدي بحيث لا تتجاوز فترة الإبقاء بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد أكثر من عشر سنوات.
- النظر في إمكانية النقل في عمل لا يتطلب وجود طرف آخر.
- إمكانية تعيين بديل مناسب مكان من انتهت خدمته.

النظام الموحد لمد الحماية التأمينية

تستفيد المرأة الموظفة من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شأنها في ذلك شأن الموظف.

حيث صدر هذا النظام بموجب المرسوم الملكي رقم «م/٦٣» وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٦هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم «٢٦٨» وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ، وذلك بسريان أحكام نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي م/٤١ وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩هـ على مواطني المملكة العربية السعودية العاملين في الجهات الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة في دول مجلس التعاون.

وأصبحت المواطنة السعودية التي تعمل موظفة في أي من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تسري بشأنها أحكام نظام الخدمة المدنية في الدولة مقر العمل أو الأنظمة الوظيفية المنبثقة عنه خاضعة لنظام التقاعد المدني السعودي.

الجدير بالذكر أن عدد الموظفات السعوديات المستفيدات من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في «القطاع الحكومي» بلغ «٢١٦٣» موظفة، حيث بلغ في دولة الكويت «٢٠٥٩» موظفة، وفي دولة الإمارات «٢٨» موظفة، وفي مملكة البحرين «٢٢» موظفة، وفي سلطنة عمان «١٠» موظفات، ودولة قطر «٤٤» موظفة.

تستفيد المرأة الموظفة من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية شأنها في ذلك شأن الموظف

٢٩٠ موظفة ومتقاعدة استفادت من برنامج مساكن

برنامج «مساكن»

ينتفع من مزايا هذا البرنامج جميع موظفي الدولة المواطنين بما فيهم المرأة الموظفة، والذين يشغلون وظائف في الميزانية العامة للدولة، أو الهيئات والمؤسسات العامة الخاضعة لنظام التقاعد. كما يمكن استفادة الزوجين متضامنين من البرنامج الذي تنفذه المؤسسة العامة للتقاعد انطلاقًا من حرصها على تنمية الموارد المالية ودعم نشاطات المشتركين في أنظمة التقاعد وتلبية احتياجاتهم، حيث قامت المؤسسة بتبني برامج ومشاريع تعود بالنفع على حقوق المشتركين، وتساهم في دعم التنمية الوطنية، وذلك في ضوء الدراسة التي أظهرت نتائجها حاجة موظفي الدولة والمتقاعدين إلى وجود برنامج شراء مساكن يلبي احتياجاتهم، ويساعدهم على الحصول على المسكن المناسب، لذلك قامت المؤسسة العامة للتقاعد بتنفيذ هذا البرنامج الذي تقدم من خلاله تسهيلات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال، لتمويل الموظفين والمتقاعدين الخاضعين لأنظمة التقاعد «المدني والعسكري» والذين يرغبون في شراء مسكن لهم.

ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل بأقساط ميسرة وعائد منافس يحتسب على أساس الرصيد الشهري المتناقص لأصل التمويل، مع إعطاء المستفيد فترة سماح عن السداد مدتها سنة، إلى جانب إمكانية السداد المبكر.

يذكر أن عدد الموظفات اللاتي استفدن من البرنامج «٢٩٠» موظفة ومتقاعدة تم تسليمهن وحداتهن العقارية بعقود مستقلة.

القسم النسوي بـ«التقاعد»

يقوم القسم النسوي بالمؤسسة العامة للتقاعد بالمركز الرئيس منذ افتتاحه في ١٤٢٢/٦/٧هـ بخدمة المراجعات، سواء كانت مستفيدة أو متقاعدة. وتعمل فيه مجموعة من الموظفات المؤهلات يقمن باستلام المعاملات للمتقاعدات والمستفيدات ومتابعتها، بهدف تسهيل الإجراءات وتيسيرها لاختصار الوقت عليهن من خلال التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة. كما توجد لفروع المؤسسة في مناطق المملكة مداخل خاصة للنساء لخدمتهن على أكمل وجه. ومن مهام القسم، أيضًا، الرد على الاتصالات الهاتفية والفاكسية.

ويشارك القسم النسوي بالمؤسسة في العديد من اللقاءات والندوات والمحاضرات للتعريف بالمؤسسة العامة للتقاعد وأنظمتها ونشاطاتها بشكل عام، وفي جميع ما يختص بحقوق المرأة التقاعدية بشكل خاص، ورفع الوعي التقاعدي للمرأة، وتوضيح ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، وتأكيد أن نظام التقاعد يعامل الموظف، سواء كان رجلاً أو امرأة، بشكل متساو، ولا يوجد أي فرق بينهما، وأن حقوق المرأة التقاعدية محفوظةٌ لها عند تقاعدها وللمستفيدين حسب النظام بعد وفاتها. ■

السعودية الجديدة

عبدالله مغرم
maghrammba@gmail.com

أكتب هذه المقالة في الثانية صباحًا من جوار مركز الملك عبدالله المالي، حيث ضجيج الآليات والعمل يتم على قدم وساق، أكثر ما أثلج صدري عندما ذهبت أستأذن الأمن في الدخول لكتابة المقالة من داخل المركز في هذا الوقت المبكر من الصباح طلب مني الأمن ارتداء أدوات السلامة قبل الدخول، ما يشير إلى أهمية الإنسان وسلامته في هذا الصرح الشامخ حتى قبل افتتاحه.. وليس هذا المهم، المهم ما سيمثله هذا المركز بعد اكتماله كرافد رئيس من روافد الاقتصاد الوطني، وكيف سيطل المركز على الرياض، وتأثيره في حاضر الوطن ومستقبله.

يقع المركز على مساحة «١,٦» مليون متر مربع، وسيحتوي على مؤسسات مالية وائتمانية، ما يعني أن المركز سيكون سنغافورة الشرق الأوسط، وسيخلق العديد من الفرص الوظيفية. وأجمل ما استرعى انتباهي في تصميم المركز هو اعتماد أكاديمية مالية، ما يعني أن المركز سيكون أداة فاعلة في صناعة قيادات مالية وطنية شابة، وسينجح في رفع قدرات موظفي القطاع المصرفي. فوجود مثل هذه المراكز الاستراتيجية يتطلب من مؤسسات التعليم العالي العمل على تأهيل كوادر بشرية وطنية عالية المستوى للعمل في المركز بعد اكتمال تشييده.

إن وجود مركز بهذا الحجم في قلب المملكة العربية السعودية النابض مدينة الرياض يؤكد أن المملكة عازمة على تطوير الصناعة المالية وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث مثل هذا المركز يمكن أن يساهم، بشكل كبير، في توفير المناخات الملائمة لاستقطاب مصارف عالمية للعمل في المملكة، وأن يكون أداة فاعلة لرفع تنافسية المملكة، ومنحنى إيجابيًا في خلق فرص التمويل والاستثمار، وسيرسم معالم أسواق وقطاعات اقتصادية واعدة.

علينا النظر إلى المستقبل بعين يملؤها الأمل في مستقبل مشرق، فمثل هذه المشاريع ستساهم في توفير مستقبل ملائم لأجيال الوطن القادمة، وهذا ما يتطلع إليه الجميع.. دمتم ودام الوطن شامخًا.